عملية اصلاح منظمة الامم المتحدة (رؤية تحليلية)

https://doi.org/10.23918/ilic10.39

أ. م. د. نجدت صبري عقراوي
قسم القانون، كلية القانون، جامعة تيشك الدولية، اربيل، العراق
najda.sabri@tiu.edu.iq

The United Nations Reform Process (An Analytical Perspective)

Asst. Prof. Dr. Najdat Sabri Aqrawy
Law Department, Faculty of Law,Tishk International University, Erbil, Iraq

الملخص

يتناول البحث رؤية تحليلية لعملية اصلاح منظمة الامم المتحدة من خلال التعريف التحليلي بالامم المتحدة، ابتداءاً و من ثم دراسة اعادة النظر في و تعديل ميثاق الامم المتحدة و مروراً بتسليط الضوء على مقترحات الاصلاح ضمن اطار المراجعة الشاملة للميثاق و اخيراً تشخيص اشكالية تباين فلسفة ميثاق الامم المتحدة مع الظواهر الدولية الجديدة كالنظام الدولي الجديد و ظاهرة العولمة.

ان البحث يتضمن مقدمة مع تشخيص المشكلة والاهمية والاهداف و الفرضية و المنهجية والهيكلة في مبحث تمهيدي مع ثلاثة مباحث و اخيراً الخاتمة مع المقترحات و المصادر المعتمدة.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، الإصلاح، تعديل الميثاق، العولمة، النظام الدولي الجديد.

Abstract

This research presents an analytical perspective on the process of reforming the United Nations by first providing an analytical definition of the UN. It then examines the reconsideration and amendment of the UN Charter, highlighting reform proposals within the framework of a comprehensive review of the Charter. Finally, it addresses the issue of the disparity between the philosophy of the UN Charter and emerging international phenomena such as the new international order and globalization.

The study includes an introduction that outlines the problem, significance, objectives, hypothesis, methodology, and structure, followed by a preliminary chapter, three main chapters, and finally a conclusion with recommendations and the adopted sources.

Keywords: the United Nations, the Reform, amendment of the UN Charter, globalization, the new international order.

المقدمة

نتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية، انكمش دور منظمة عصبة الامم، بل وانتهت واقعيا وان تأجل موتها قانونيا الى ما بعد انتهاء الحرب واعلان الامم التحدة كمنظمة جديدة لتحل محل عصبة الامم. وليعلق الشعوب والامم امالهم على ان تحقق المنظمة الدولية الجديدة ما عجزت عنها السابقة من نشر السلم والامن الدوليين وصيانتهما.

لكن بعد ما يقارب الثمانون عاما من التوقيع على ميثاق الامم المتحدة، فأن هذه المنظمة بحاجة الى اصلاح لكي تقوم بتأدية دورها وان تضمن السلم والامن الدوليين.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في سبر اغوار الاليات التي تساهم في تحقيق اصلاح المنظمة الدولية وكذلك التوغل في كنه الصعوبات المتعلقة بتلك العملية.

اهمية البحث: اصبح اصلاح الامم المتحدة ضرورة ملحة بعد مرور أكثر من ثمانية عقود على تاسيسها وبما يتناسب مع المتغيرات الدولية.

اهداف البحث: يهدف البحث الى مدى امكانية التوصل الى اصلاح منظمة الامم المتحدة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية واقع منظمة الامم المتحدة من حيث الفاعلية والديناميكية.

منهجية البحث: يتركز البحث حول موضوع حيوي يتعلق بعملية اصلاح الامم المتحدة، باستخدام منهج العرض الوصفي من خلال وصف موضوع البحث وصفا دقيقا بالتزامن مع استخدام المنهج التحليلي عبر تعريف تحليلي للأمم المتحدة وبيان الاليات الحالية لاعادة النظر وتعديل ميثاقها والمقترحات المقدمة ضمن اطار المراجعة الشاملة لها وأخيرا التركيز على اشكالية التباين بين فلسفة الميثاق مع الظواهر الدولية الجديدة كالنظام الدولي الجديد والعولمة عبر منهجية معتمدة في طرح التساؤلات ومحاولة ايجاد الأجابات لها من منظور تحليلي.

هيكلية البحث: ينطوي البحث على مبحث تمهيدي وثلاثة مباحث، المبحث التمهيدي في التعريف التحليلي بالامم المتحدة والمبحث الاول حول اعادة النظر وتعديل ميثاق الامم المتحدة، والمبحث الثاني في مقترحات الاصلاح ضمن اطار المراجعة الشاملة اما المبحث الثالث يتضمن اشكالية تباين فلسفة الميثاق مع الظواهر الدولية الجديدة كطبيعة النظام الدولي وظاهرة العولمة مع الاشارة الى الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث التمهيدي

التعريف بالامم المتحدة

تعتبر الامم المتحدة ثاني تجربة في المجتمع الدولي ضمن اطار ظاهرة التنظيم المؤسساتي الدولي، ظهرت الى الوجود إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والذي كان من نتائجه الهامة تغيير الخارطة السياسية للعالم، وجاء ميثاق الامم المتحدة الذي يحتوي على ديباجة

و (١١١) مادة و (١٩ فصل) و (٧٠) مادة للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الملحق بالميثاق كأداة توازن وضبط دوليين ضمن إطار الصراع في العلاقات الدولية منذ نشأتها. [١]

إن استقراء الميثاق في مجال أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها ووظائفها يشير الى حفظ السلم والامن الدوليين، إنماء العلاقات الودية بين الدول، تحقيق التعاون الدولي في الميادين الأخرى، تنسيق الانشطة الدولية وتوجيهها لخدمة أهداف المنظمة[٢].

أما مباديء الامم المتحدة فهي: مبدأ المساواة السيادية بين الدول الاعضاء، مبدأ تنفيذ الالتزامات بحسن نية، مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية، مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، مبدأ التعاون مع الامم المتحدة، مبدأ الامتناع عن التدخل في المسائل المتعلقة بالاختصاص الداخلي للدول[٣].

وفي مجال البنية التنظيمية للامم المتحدة فتتجلى في: مجلس الامن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية محكمة العدل الدولية، الامانة العامة، أما الجهات العامة فهي الاطار التنظيمي السياسي للامم المتحدة.

ومنذ لحظة الاعلان عن تأسيسها ولحد الان تعتبر الامم المتحدة ظاهرة دولية ملموسة تركت بصماتها في المجالات الدولية بشكل واضح وبالذات في القانون الدولي والذي يعتبر مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي العام أو تحدد اختصاصات والتزامات كل منها في العلاقات الدولية، فالامم المتحدة من أشخاص القانون الدولي حسب الرأي الأفتائي الشهير لمحكمة العدل الدولية [٤]١٩٤٩ كما ان ميثاقها ليس وثيقة منشأة لمنظمة دولية وانما يعتبر أعلى مراتب المعاهدات الدولية واكثر قواعد القانون الدولي سمواً،فعند تعارض الالتزامات الدولية مع أحكام الميثاق أو سلوك الدول بما يتعارض وأحكام الميثاق يعتبرخرقاً للشرعية الدولية .

ان الامم المتحدة باعتبارها جزءاً فاعلاً ومتفاعلاً في المجتمع الدولي لاكثر من نصف قرن، تثار بصدد مسار عملها عدة تساؤلات، مدى النجاح، الاخفاقات، الخلل والفجوات، الاطار النظري والتطبيق العملي، وما اسباب كل ذلك في الميثاق أم في افرازات الواقع الدولي السياسية والاقتصادية ؟

ان الاجابة على ذلك يستلزم التمييز بين مرحلتين هامتين في تاريخ العالم بشكل عام والامم المتحدة بشكل خاص[٥]:

المرحلة الأولى- مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠) حيث الثنائية القطبية وانعاكاسات ذلك على فاعلية الامم المتحدة في صنع القرار.

المرحلة الثانية - مرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١) ولحد الان حيث الاحادية القطبية أو ما يعبر عنه بتسمية النظام الدولي الجديد ودور الامم المتحدة في هذا المجال.

من الطبيعي أن تكون صورة عالم ١٩٤٥ غير صورة عالم ٢٠٢٦ في المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، وحتى الاجتماعية، من حيث عدد الدول، طبيعة المشكلات، مديات التطور.

المبحث الاول

حول اعادة النظر وتعديل ميثاق الامم المتحدة

التساؤل هنا هل كان ميثاق الامم المتحدة انعكاساً للواقع فقط أم ينطوي على معالجة للمشكلات اللاحقة؟ وماذا اذا اصطدمت نصوصه بمشكلات جديدة ؟ حينذاك تختلف التفاسير وتتباين الرؤيا، وهذا ما حدث بالفعل ازاء العديد من المشكلات الدولية.

على ما يبدو ان الميثاق يتجه إلى هذه الحقائق للوهلة الأولى فالفقرة/ ١ من المادة ١٠٩ من الميثاق تجيز اعادة النظر في الميثاق بموافقة اغلبية مكونة من ثلثي أعضاء الجمعية العامة للامم المتحدة و ٩ من أعضاء مجلس الامن ودون استعمال حق الفيتو.

وتعديل الميثاق يمكن اجراءه في أية لحظة باقتراح دولة أو مجموعة دول على الجمعية العامة وموافقة اغلبية الثلثين[٦] وفي كلتا الحالتين لا يدخل حيز التنفيذ الا اذا صدق عليه ثلثا الدول الاعضاء على أن يكون من بينهم جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن.

وضمن الاطار اعلاه جرت بعض التعديلات في المواد (٢٣) من الميثاق بزيادة عدد اعضاء مجلس الأمن من ١١-١٥، والمادة ٢٧ حول القرارات التي يتخذها مجلس الامن في الأمور الاجرائية حيث تصبح نافذة اذا ما وافق عليها ٩ أعضاءعلى ان يكون من بينهم أصوات الدول الخمس.

والمادة ١٠٩ بزيادة عدد الاصوات اللازمة في مجلس الامن للدعوة الى عقد مؤتمرعام للنظر في الميثاق من ٧-٩ اصوات، والمادة ٦١ بزيادة عدد اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ٥٤ [٧].

والملاحظ على هذه التعديلات انها اجرائية استلزمتها الزيادة المطردة لدول العالم وبالذات منذ اوائل الستينات بعد قرار تصفية الاستعمار ودخول دول العالم الثالث الى الامم المتحدة بافكار واتجاهات جديدة ضمن اطار عقدة الكولونيالية أوعقدة التسلط الكولونيالي وبالتالي كانت مطالباتها راديكالية وقد انعكس ذلك بشكل واضح في الكم الهائل لتوصيات الجمعية العامة للامم المتحدة ولكنه اصطدم بقواعد تصويت في مجلس الامن حسب توازنات القوى الدولية والارادة السياسية لقوى الصراع الدولي فلم تفلح المحاولات.

ان التقييم العام لمنظمة الامم المتحدة يشير الى انها في ميدان حفظ السلم والامن الدولي، استطاعت ان تحافظ على نظام الامن الجماعي وتخطو خطوات في هذا المجال عبر اعتماد الدبلوماسية الوقائية وسياسة صنع السلام وسياسة المحافظة على السلام، وسارت يخطى متوازنة ، لابل ، وعلى الاقل انها نجحت فعلا في الحيلولة دون وقوع الحرب العالمية الثالثة ، لحد الآن.

---

[١] نجدت صبرى عقراوي، المنظمات الدولية ، محاضرات على طلبة كليتي القانون والسياسة ، كلية الحقوق /جامعة صلاح الدين ١٩٩٨/٢٠٠٠ (غير منشورة).

[٢] المادة (١) من ميثاق الامم المتحدة.

[٣] المادة (٢) من ميثاق الامم المتحدة.

[٤] د. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام ، ط ١٢ ، ١٩٧٥ ، ص ٦١٥ – ٦٤٨.
د. عبد السلام عرفة، النظرية الدولية والاقليمية ، ط ٢ ، ١٩٩٩ ، الدار الجماهيرية – ليبيا، ص ١٣٧ وما بعدها.
د. إبراهيم العنامي - التنظيم الدولي (النظرية العامة والأمم المتحدة)، القاهرة - ١٩٧٥ ، ص ١١٠ وما بعدها
د.محمد السعيد الدقاق - د. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية المعاصرة ، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٣ وما بعدها .

[٥] د. مهدي جابر مهدي، المستجدات في القانون الدولي - الأمم المتحدة ، محاضرات على طلبة الدكتوراه (غير منشورة) كلية القانون والسياسة / جامعة صلاح الدين / قسم القانون ، ٢٠٠١/٢٠٠٢.

[٦] المادة (١٠٨) من ميثاق الامم المتحدة.

[٧] د. مهدي جابر مهدي، المصدر السابق.

كما انها وفي ميدان تحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعبر أساليب ووسائل متعددة ومتنوعة استطاعت ان تحقق نجاحاً ملحوظاً في مجالات: التنمية، التسلح، البيئة، حقوق الانسان الكوارث [١].

المبحث الثاني

مقترحات الاصلاح ضمن اطار المراجعة الشاملة

ولكن التساؤل هل حققت طموحات الميثاق، أي هل نجحت الآليات المتاحة في تحقيق ذلك أم الخلل في الميثاق وعدم استجابته لطبيعة التطورات الدولية ؟

وللاجابة على ذلك نتسائل هل يتم القيام بعملية تجديد شامل للميثاق في سياق عملية اصلاح جذري لكل هياكل وآليات صنع القرار في الامم المتحدة ؟ أم ترك الامور على ما هي عليه دون تبديل؟ أم ادخال تعديلات على الشكل والمظهر الخارجي دون مساس لمضمون الميثاق القائم حاليا[٢]؟.

ان كل ذلك يصطدم بحقيقة المستجدات و المتغيرات والمعوقات امام القانون الدولي والميثاق جزء هام منه ، فهو يمر بمرحلة انتقالية معقدة بين قواعد كلاسيكية لم تتغير وقواعد جديدة لم تستقر، وبالتالي ينتقل أو ينعكس هذا بشكل واضح في أية عملية من هذا القبيل.

لما تقدم تستلزم العملية مراجعة شاملة للميثاق وفق الأسس التالية:

١. تعديل الميثاق وفق أحكام المادة ١٠٩ منه وبما يتلائم مع الأوضاع الدولية الجديدة، كحق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة ٥١ ومبدأ عدم التدخل المنصوص عليه في الفقرة ٧/ م٢من الميثاق.

٢. إعادة النظر في البنية التنظيمية للامم المتحدة عبر:

أ- الغاء مجلس الوصاية لانه اصبح نظاماً بالياً.

ب - تركيب مجلس الأمن وموازين القوى الحالية فيه.

ج- الخلل الموجود في التوازن بين سلطات مجلس الأمن، الجمعية العامة، محكمة العدل الدولية.

وإنعكاسات ذلك على هياكل وآليات صنع القرار في الأمم المتحدة وبالتالي ايجاد نوع من التوازن بين السلطات الممنوحة للاجهزة العاملة في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، ووجود رقابة للجمعية العامة على مجلس الأمن وإصلاح مجلس الأمن بحد ذاته عبر توسيع قاعدة العضوية وإصلاح آلية صنع القرار.

٣. إصلاح المنظمات الأقليمية والوكالات المتخصصة والتأكيد على دور المنظمات الدولية غير الحكومية.

٤. إعتماد نظام جديد للتمويل بحيث لم يعد أداة هيمنة سياسية أو فرض سياسات، فهنالك خلل بنيوي في الميزانية و مشكلات نفقات قوات حفظ السلام أو خطط وبرامج المساعدات الأنسانية ولابد من تعدد مصادر التمويل.

٥. تضخم الهيكل الاداري للأمم المتحدة فلابد من إعادة تنظيم مكتب الأمين العام وتنظيم الأدارات تبعا لمعايير حفظ السلم، الشؤون الاقتصادية، الأمور الأدارية والمالية.

٦. من الضروري الأشارة أخيراً إلى مقترحات الأصلاح التي دعى إليها الأمين الاسبق للأمم المتحدة د. بطرس غالي في (خطة السلام) حيث دعا ابتداءاً الى إعتماد الدبلوماسية الوقائية عبر تدابير لبناء الثقة، تعقب الحقائق، الانذار المبكر، النشر الوقائي للقوات، إنشاء مناطق منزوعة السلاح. ومن ثم العمل على صنع السلم بالعمليات والاجراءات اللازمة لقمع العدوان أو ردعه وبروز دور الأمين العام والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية ولجنة أركان الحرب ووحدات فرض السلم [٣].

وبعد ذلك حفظ السلم بعمليات الأمم المتحدة في الميدان التي يتم من خلالها نشر أفراد عسكريين أو شرطة أو مدنيين تابعين للأمم المتحدة بهدف حفظ السلم وتوسيع إمكانيات منع تجدد النزاع وتكون زيادة كفاءة فاعلية حفظ السلم بالمخصصات والقوات ونظام التدريب والامدادات وأخيراً بناء السلم بعد إنتهاء الصراع كمجموعة الاجراءات والترتيبات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بها لدعم الجهود الرامية إلى تثبت التسوية وضمان عدم النكول والارتداد [٤].

المبحث الثالث

إشكالية تباين فلسفة الميثاق مع الظواهر الدولية الجديدة

واذا كانت هذه هي دعوات الأصلاح وإعادة النظر فالتساؤل عن الظواهر الدولية الجديدة:

١. طبيعة النظام الدولي الجديد والذي لم يستقر بعد، فانه بشكل عام يمثل هيكلاً بنيوياً ذا مضمون وماهية وآلية عمل وعناصر فاعلة فيه، حيث إنه يتكون من قوى فاعلة وعملية تفاعل وسط البيئة الدولية، فالقوى الفاعلة هي الوحدات والتي تتكون من الدولة بمفهوم وحدة سياسية والمنظمات الدولية كاحدى أدوات الضبط والتكييف لحالات التوازن الدولي وتستهدف ترسيخ وتعزيز السياسات والأنشطة التعاونية الدولية ومن القوى غير القومية وهي عبارة عن المنظمات غير الحكومية والتي لها سمة إختيارية إرادية وتتمتع بوضع إستشاري ومن شركات متعددة الجنسية أو متخطية للحدود القومية والتي تمثل ظاهرة التركز والتمركز الرأسمالي، إن النظام الدولي الجديد توجد عوامل تعمل على عدم إستقراريته ومنها الحفاظ على سياسات توازن القوى ودور المنظمات الدولية وهنالك ايضاً عوامل اللااستقرارية كالهاجس الأمني لدى الدول والمتغيرات التكنولوجية والعسكرية والمتغيرات والمشاكل الاقتصادية، وفي كل الأحوال يعاني النظام الدولي الجديد من إشكالية الضبط والتنظيم و خاصيته اللاتجانس وظاهرة الاعتمادية الدولية المتبادلة والجمع بين القطبية الإحادية (أمريكا) والتعددية القطبية (اوروبا، روسيا، اليابان، الصين)، إضافة الى انه يلاحظ تهميش دور العالم الثالث في هذا النظام وفي كل الاحوال فان النظام الدولي الجديد هو نظام قطبية احادية عسكرياً يمر بمرحلة إنتقالية والقطبية المتعددة اقتصادياً (اوروبا، اليابان)[٥].

---

[١] د. إسماعيل صبري مقلة، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الاصول والنظريات - الكويت –١٩٨٧ ، ص٧٠٣ – ٧١٦.

[٢] د. حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن – دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٢، الكويت – ١٩٩٥، ص ٣٤٦ .

[٣] د. مهدي جابر مهدي ، المصدر السابق.

[٤] د. حسن نافعة ، المصدر السابق، ص ٣٩٧ - ٤٣٩ .

[٥] عن النظام الدولي الجديد راجع:

د. عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي ، دراسة في الاصول النظرية والحقائق المعاصرة، بغداد ، ١٩٩٥، ص ٢٥ - ٣١ ، ٥٦ - ٥٨

وكذلك د. سعد حقي توفيق : إشكالية فهم النظام الدولي الجديد، مجلة العلـــوم السياسية، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ع ١٤، المجلد / ٧ حزيران - ١٩٩٥ ، ص ٧ - ١٤، ص ١٧-٢٤.

٢. ظاهرة العولمة كعملية تأريخية لها تجلياتها في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والاعلامية لها آثارها، والتساؤلات بين العولمة والعالمية ومدى شمولية الظاهرة للعالم ومدى حتميتها هل تعني إن الدولة في طريقها الى الاضمحلال أم انها كيان لاغنى عنه والبعد السياسي الأمني للعولمة وعلاقته بمفهوم الأمن الوطني والسيادة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد بعد إنهيار نظام القطبية الثنائية ومبدأ التدخل الانساني وإقامة منظومة أمنية عالمية جديدة على أساس مرجعية من الاتفاقات الدولية للتسلح تقسم العالم الى من يملك السلاح ومن يحرم منه وسيطرة الكبار على نظم الرقابة المستجدة في مجالات التسلح؟

إن العولمة هي أداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة وهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

فهنالك ثلاث عمليات تكشف جوهر العملية، إنتشار المعلومات، تذويب الحدود الدولية، زيادة معدلات التشابه بين الجماعات الدولية.

ويرى د. صادق جلال العظم بان العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للانسانية فيها وفي ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة النظام العملي للتبادل غير المتكافيء.

العولمة لها تجلياتها الاقتصادية في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية (وحدة الاسواق)، سياسة بمعنى سقوط الشمولية والسلطوية والنزوح نحو الديمقراطية والتعددية السياسية وإحترام حقوق الانسان، الثقافية بمعنى صياغة ثقافة عالمية، وإتصالية تتجلى في البث التلفزيوني، الاقمار الصناعية ، الانترنيت.

والديمقراطية والاقتصاد الحر ومعها إنفجار ثقافة علوم الاعلام والاتصال والتجارة تدفع الى تدويل العولمة. إن العولمة تقوم على دعائم منظومة أمنية تتجلى في: مجموعة معاهدات، دور الحلف الاطلسي، مجلس الامن كحلقة وصل بين الطرفين.

العولمة بشكل عام إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثناءات المباشرة وإنتقال الاموال والقوى العالمية والثقافة ضمن إطار من رأسمالية حرية الاسواق وغالباً خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي به الى اختراق الدول النامية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وإن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات.

التساؤل الأخير عن الدور الاميركي في العولمة ؟ هل تعني العولمة أمركة العالم من خلال إرادة الهيمنة وفي ظل احادية القطبية ؟ إن أمريكا تلعب الدور الرئيسي ومهما يكن من أمر فان هنالك إرتداداً عالمياً نحو التشبث بالثقافة والهوية القومية[1].

الخاتمة والاستنتاجات

نخلص من دراستنا التحليلية حول إصلاح الأمم المتحدة إلى:

١- أن ميثاق الأمم قد تضمن الآليات الممكنة لعملية الإصلاح عبر إعادة النظـــر والتعديل.
٢- أن مسيرة الأمم المتحدة لاكثر من نصـف قـــرن والواقع الحالي يستلزمان المراجعة الشاملة ضمن إطار مقترحات عديدة.
٣- ان عملية اصلاح الأمم المتحدة قد تصطدم بإشكالية تباين فلسفة الميثاق القائمة على فكرة التـــــوازن مع الظواهر الدولية الجديدة القائمة على فكرة الهيمنة والذي يتجلى بشكل أساسي في النظام الدولي الجديد والعولمة.
٤- أن عملية إصلاح الأمم المتحدة معقدة وتسلتزم وقتاً طويلاً .

قائمة المصادر

١ - د. إبراهيم العنامي ، التنظيم الدولي (النظرية العامة والأمم المتحدة)، القاهرة – ١٩٧٥.
٢ - د. إسماعيل صبري مقلة ، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الاصول والنظريات ، الكويت - ١٩٨٧.
٣- د. حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة - دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، الكويت – ١٩٩٥.
٤- د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات)، بغداد - ١٩٩٧.
٥- د. سعد حقي توفيق، إشكالية فهم النظام الدولي الجديد مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ع ١٤ ، المجلد / ٧، حزيران – ١٩٩٥.
٦- د. سعد حقي توفيق، انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان ٨،٩ أب – ١٩٩٥.
٧- د. عبد السلام عرفة ، المنظمات الدولية والاقليمية ، ط ٢ الدار الجماهيرية ، ليبيا – ١٩٩٩.
٨ -د. علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، ط ١٢ ، ١٩٧٥.
٩- د. عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي ، دراسة في الأصول النظرية والحقائق المعاصرة ، بغداد- ١٩٩٥.
١٠- د. مهدي جابر مهدي، المستجدات في القانون الدولي - الأمم المتحدة ، محاضرات على طلبة الدكتوراه جامعة صلاح الدين / كلية القانون والسياسة - قسم القانون ، ٢٠٠٢/٢٠٠١. (غير منشورة)
١١ - مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب والعولمة ، ط٣ ،٢٠٠٠.
١٢ - د. محمد سعيد الدقاق ، د. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية المعاصرة، بيروت- ١٩٩٠.
١٣- ميثاق الأمم المتحدة.
١٤- نجدت صبرى عقراوي، المنظمات الدولية ، محاضرات على طلبة كليتي القانون والسياسة ، كلية الحقوق/ جامعة صلاح الدين ٢٠٠٠/١٩٩٨ . (غير منشورة)

ولنفس المؤلف : انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان ٨ و ٩، آب - ١٩٩٥، ص ٢٨٩.
وكذلك : د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات) بغداد - ١٩٩٧ ، ص ٤٥ - ٥٣ .

[1] لتفاصيل أكثر انظر: العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، القسم الاول - الاطار العام لظاهرة العولمة ، ١٩٩٧ ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ،٢٠٠٠ ، ص ٢٣.